

منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا في صحيحه

"دراسة تطبيقية"

Imam Al Bukhari's approach in citing a single hadith

,both high and low, in his Sahih

" An applied study "

زينب ابراهيم سليمان العواسا¹ ، إيهاب سليمان سليمان²

¹ الجامعة الأردنية، عمان، الأردن zainabalawasa@yahoo.com

² الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ehabsoliman@0598262716gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/31	تاريخ القبول: 2025/12/17	تاريخ الارسال: 2025/07/19
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

العلماء على طلب العلو في الإسناد، وثالثها: منهج البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا، وقد حُتِمَ البحث بجملة من النتائج ، من أهمها: أن البخاري لم يحكم في مسألة الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد بحكم عام مطّرد، بل كان منهجه مع القرائن التي توفرت له في كل رواية، إذ إن لكل رواية واقعًا حديثيًا ونقدًا خاصًا بها، وأن الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد لا يؤثر في قبوله.

الكلمات المفتاحية: منهج، البخاري، الحديث، عاليًا، نازلًا، صحيحه.

يتناول هذا البحث دراسة مسألة الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد عند الإمام البخاري من خلال كتابه الصحيح، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا، وتزداد أهمية الدراسة في ما قد يبدو من وجود اختلاف بين النقاد في بيان منهج البخاري في الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد، وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث: أولها: تعريف الإسناد العالي والنازل وبيان أنواعهما، وثانيها: حرص

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً، أما بعد:

فإن للسنة النبوية منزلة عليّة، ورتبة سنيّة، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، اتفقت الأمة على قبُولها والتسليم لها، والإيمان بمعانيها، والعمل بأحكامها، ولقد قيّض الله ﷻ لسنة نبيه ﷺ جهابذة العلماء من الرجال الذين بذلوا أنفسهم لهذا الشأن العظيم، فعَضُوا على سنة نبيهم ﷺ بالتواجد، وساروا في كل حَدَبٍ وصَوْبٍ على خطى كلمات النبي ﷺ يقطفونها ويجمعونها حتى صَنَعُوا في ذلك الدواوين كالصحيح والسنن والمعاجم والمسانيد، واعتنوا بالحديث سننًا ومنتنًا، فكتبوا وألّفوا في شتى فنونه وعلومه كعلم العِلل ونقد الرجال.

وكان من بين هؤلاء الأئمة الأعلام، والعلماء العظام الذين أسهموا في الحفاظ على السنة النبوية وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الإمام الفذ العبقري الناقد أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز، ولما كان كتابه من الأهمية بمكان، وأنه من أبرز الكتب التي عَيَّنَت بالجوانب النقدية لعلوم الحديث المختلفة، لأجل ذلك رَغَبْنَا بدراسة موضوعٍ يتعلق بالإمام البخاري وبصحيحه، وسَمَّاهُ بـ: "منهج الإمام

Abstract:

The research deals with the combining between the higher and descending chain of attribution of Al hadith by Al Bukhari through his book (Al Sahih).

And this study aims to high light Al Bukhari,s approach to citing a single hadith high and low and the study included three chapters. First: The definition of high and low attribution and its types. Second: The scholars' seeking of getting the highest level in attribution. Third: Al Bukhari's method in citing the single hadith high and low.

The research was concluded with a number of results and recommendations, the most important of witch are: Imam Al Bukhari didn't judge on the issue of combining the higher and lower attribution of a single hadith with a general consistent judgment, rather, his method was circulated with the evidence and weighted was available to him in every narration. As each narration has its own reality and criticism. And the combining between the higher and descending chain of attribution of a single hadith doesn't affect on its acceptance.

Keywords: approach, Al Bukhari, Al hadith, higher, descending, Sahih

الحديث الواحد عاليًا ونازلًا؟ ، ويتفرع عنها الإشكاليات الآتية:

1- ما مقصد الإمام البخاري من إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا؟

2- ما الأصل العام الذي صار عليه الإمام البخاري في تحمّل الحديث وتحصيله؟

3- ما هي المقاصد والأغراض التي دعت الإمام البخاري إلى الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق أهداف عدّة، منها:

1- الكشف عن منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا.

2- بيان مقصد الإمام البخاري من إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا.

3- بيان الأصل العام الذي صار عليه الإمام البخاري في تحمّل الحديث وتحصيله.

4- إبراز المقاصد والأغراض التي دعت الإمام البخاري إلى الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد.

5- المساهمة في الدفاع التطبيقي عن صحيح البخاري، والرد على الطاعنين فيه، وإبطال شبهاتهم وزيفهم من خلال بيان الحكمة من إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا.

البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا في صحيحه، دراسة تطبيقية"، وقد تناولنا جمع ودراسة نماذج من الأحاديث التي أوردها البخاري في صحيحه بإسنادٍ عالٍ ونازلٍ، سائلين الله تعالى دوام التوفيق والسداد في الفكرة والعبرة، وأن يجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به في حياتنا وبعد مماتنا، وينفع به من انتهى إليه، فإنه أكرم مأمول، وأحسن مسؤول، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

أهمية الموضوع، وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وبواعث اختياره في نقاط عدّة، منها:

1- تعلقه بالسنة النبوية، التي هي أصل من أصول الإسلام بعد القرآن الكريم.

2- ما لعلم الحديث الشريف وعلمه من شرف وأهمية، إذ لا يرقى أحدٌ للحكم على حديثٍ ما بصحةٍ، أو سقمٍ بغير معرفته بعلمه ورجاله.

3- مكانة الإمام البخاري، ومنزلة صحيحه عند العلماء، إذ إنه ميدان واسع للدراسات التطبيقية والنقدية.

4- اختلاف النقاد في بيان منهج الإمام البخاري في الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد.

مشكلة الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسة الآتية: ما منهج الإمام البخاري في إيراد

حدود البحث:

5- تراجم الرواة والأعلام: ترجمنا للصحابة المغمورين والمختلف في صحبتهم، ونستعين في ذلك بما قاله ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة، ترجمنا لرواة الدراسة المختلف فيهم جرحًا وتعديلاً عند الحاجة إلى ذلك فقط.

6- عرّفنا بالكلمات والمصطلحات والبلدان التي تحتاج إلى تعريف وبيان، وذلك بالرجوع إلى الكتب المختصة بذلك.

7- ضبط المُشكّل: ضبطنا ما يُشكّل قراءته من الكلمات.

الدراسات السابقة:

بعد البحث التنقيب حول ما كُتِبَ عن موضوع الدراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية⁽¹⁾ عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخي وأساتذتي، لم أعر على دراسة علمية وافية تناولت الموضوع، وإن بدا لأحد أن هناك دراسات سابقة فإنما هي دراسات متناثرة في بطون الكتب، ودراسات ذات صلة بالموضوع، من أهمها:

1. كتاب: "مسألة العلو والنزول في الحديث" لابن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحدث فيه عن أقسام العلو والنزول وأنواع كل منهما، وذكر بعض الأمثلة على تلك الأنواع.

2. بحث بعنوان: "أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي" للدكتور عبد ربه أبو صعليك، أستاذ مساعد بالجامعة الأردنية، وتم نشره بتاريخ 2013/5/29م، اقتصر فيه صاحبه على دراسة

اقتصر نطاق الدراسة على تعريف الإسناد العالي والنازل لغة واصطلاحًا، وبيان أنواعها، وحرص العلماء على طلب العلو في الإسناد، والكشف عن منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا من خلال كتابه الصحيح.

منهج البحث، وطبيعة عملنا فيه:

اعتمدنا على المنهج الوصفي والاستقرائي لصحيح البخاري، وقمنا بجمع الأحاديث النبوية التي التي أوردتها الإمام البخاري بإسناد عالٍ ونازلٍ، وقد انتقينا منها ما احتجنا إليه في الاستدلال والتعرف على منهج الإمام البخاري، ووزّعناها على المباحث والمطالب كُلاً بما يُناسبه، وكانت خطوات العمل على النحو الآتي:

1- تقسيم البحث: إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وكل مبحث إلى مطالب حسب الحاجة، وخاتمة.

2- عزو الآيات القرآنية: ذكرنا اسم السورة ورقم الآية بعد إيرادها مباشرة.

3- جمع الأحاديث وإيرادها: قُمنّا بجمع بعض الأحاديث التي أوردتها الإمام البخاري في صحيحه بإسناد عالٍ ونازلٍ، وما كان له وجه ارتباط بالموضوع؛ فيُورّد للحاجة إليه.

4- تخرّيج الأحاديث النبوية: قُمنّا بتخرّيج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية على قدر الحاجة، وكانت طريقتنا في ذلك بأن نذكر الحديث ونعزوه إلى مصادره الأصلية، أو أتبعناه بذكر المتابعات في التخرّيج، ثم بيان نُقطة الاشتراك بقول: "به".

1.3 تصحيح الإمام البخاري للإسناد العالي والنازل معًا.

2.3 تقديم الإمام البخاري للإسناد العالي على النازل.

3.3 تقديم الإمام البخاري للإسناد النازل على العالي.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.

1. تعريف الإسناد العالي والنازل، وبيان أنواعهما

يتناول هذا المبحث تعريف الإسناد العالي والنازل في اللغة والاصطلاح، وبيان أنواعهما، وذلك من خلال المطالب التالية:

1.1 تعريف الإسناد العالي لغةً واصطلاحًا.

قبل الشروع في تحديد المعنى الدقيق لمفهوم الإسناد العالي، لا بد من تعريف مفردات المركب الإضافي في اللغة: الإسناد، العلو.

الإسناد في اللغة: الأسانيد جمع إسناد، والإسناد يعود إلى الأصل الثلاثي "سَنَدٌ"، قال أهل اللغة: "سند إلى الشيء يَسُنُدُ سُودًا واستند وتساند وأسند وأسند غيره"⁽²⁾.

وقال ابن فارس في معنى الأصل الثلاثي "سَنَدٌ": "السين والنون والدرال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء"⁽³⁾.

أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، وهو خلاف المعهود عند المحدثين، فاجتهد في الوقوف على عدد من تلك الأسباب التي أدت إلى اهتمامهم برواية الأسانيد النازلة، وتقديمها في بعض الأحيان على العالية، وتصنيفها، والتدليل عليها من أقوال المحدثين وتطبيقاتهم.

وهذه الدراسات تختلف عن هذه الدراسة؛ فقد كشفنا فيها عن منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا من خلال كتابه الصحيح، وهذا ما أضافته هذه الدراسة، وانفردت به عن تلك الدراسات، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا، وإليه أنينا.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وبواعث اختياره، ومشكلة الدراسة، وأهداف البحث، وحدود البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

1. تعريف الإسناد العالي والنازل، وبيان أنواعهما:

وفيه:

1.1 تعريف الإسناد العالي لغةً واصطلاحًا.

2.1 تعريف الإسناد النازل لغةً واصطلاحًا.

2. حرص العلماء على طلب العلو في الإسناد.

3. منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا:

وقال ابن دقيق العيد: "من الناس من يعد العلو الإلتقان والضبط وإن كان نازلًا في العدد، وهذا علو معنوي، والأول صوري، ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى، والله أعلم" (12).

• أنواع الإسناد العالي: ينقسم الإسناد العالي إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: العلو المطلق: عرفه ابن الصلاح بقوله: "القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف" (13)، ووصفه بأنه من أجل أنواع العلو، ووصفه القاسمي بالعلو الحقيقي (14).

- القسم الثاني: العلو النسبي: عرفه ابن الصلاح بقوله: "القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ" (15).

- القسم الثالث: العلو بالنسبة إلى الصحيحين أو أحدهما، أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة (16)، ويكون الراوي في الإسناد العالي متأخر في الزمان عن الراوي في الإسناد النازل (17).

2.1 تعريف الإسناد النازل لغةً واصطلاحًا.

يتناول هذا المطلب معنى الإسناد النازل في اللغة والاصطلاح، وبيان أنواعه، وذلك على النحو التالي:

النزول في اللغة: قال ابن فارس في أصل مادة "نَزَلَ": "النون والراء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه، ونزل عن دابته نزولًا، ونزل المطر من السماء نزولًا" (18).

وقال ابن منظور: "السَّنَدُ: ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل والوادي" (4)، والإسناد في الحديث رفعه إلى قائله أو روايه (5).

العلو في اللغة: قال ابن فارس في أصل مادة "علو": "العين واللام والحرف المعتل ياء كان أو واؤا أو ألفًا، أصل واحد يدل على السمو والارتفاع، ولا يشذ عنه شيء، ومن ذلك العلاء والعلو، والعلو: ضد السُّفْل، وهو بمعنى الارتفاع، يُقال: علا فلان الشيء يعلوه، إذا أطاقه" (6).

وقال الخليل الفراهيدي: "العلو: أصل البناء. ومنه العلاء والعلو، فالعلاء الرفعة، والعلو العظمة والتجبر، وتقول لكل شيء علا: علا يَعْلُو علوًا" (7).

والمعلاة: كسب الشرف، والجمع المعالي، ويُقال: عال عني واعل عني، أي: تنح. وعال علي، أي: احمل، والعلياء: كل مكان مشرف (8).

الإسناد العالي اصطلاحًا: هو الإسناد الذي قلَّ فيه عدد الرواة بين المحدِّث، وبين النبي ﷺ، أو بين المحدِّث وبين إمام من أئمة الحديث، أو اتصف روايه بصفة تُرَجِّح روايته على رواية غيره من أقرانه (9).

قال الصنعاني: "هو الذي قلَّت الوسائط في سنده، أو قَدِم سماع روايته وزمانه" (10).

وهناك مَنْ قال: إن ضابط العلو صحة الإسناد، وإن كَثُرَتْ رجاله، وهذا القول محكي عن الوزير نظام الملك، وعن الحافظ السلفي، وهذا اصطلاح خاص كما قال ابن كثير (11).

من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه" (23).

وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: "ما تشتهي؟"، قال: "بيئًا خاليًا، وإسنادًا عاليًا" (24)، وقال أيضًا: "الحديث بنزول كالقرحة في الوجه" (25).

وقال علي بن المديني: "النزول شؤم" (26).

وقال الحاكم: "في طلب الإسناد العالي سنة صحيحة"، وذكر حديث أنس في مجيء الأعرابي، وقوله: "يا محمد أتانا رسولك فزعم كذا...". (27)، ثم قال: "لو كان طلب العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه، ولأمره بالاعتصار على ما أخبره الرسول عنه" (28).

وقد بيّن العلماء قيمة الإسناد العالي؛ فقال الحافظ ابن الصلاح: "العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يُحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلبي واضح" (29).

وقد تبعه ابن دقيق العيد في جعل الصحة مرجحًا للإسناد العالي، حيث قال: "لا أعلم وجهًا لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ فإن الطالبين يتفاوتون في الاتقان، والغالب عدم الإتقان؛ فإذا كثرت الوسائط ووقع من كل واسطة تساهل كثر الخطأ والزلل" (30).

وقال العراقي: "لم يحك الحاكم خلافاً في تفضيل العلو، وحكاه ابن خلد، ثم الخطيب، فحكيا عن بعض أهل النظر: أن التّنزل في الإسناد أفضل؛ لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في متن الحديث وتأويله،

والنزول ضد العلو، ويُقال: النزول: بالضم: الخلول وهو في الأصل انحطاط من علو، والنزول: مصدر نزل، يُقال: نزل نزولًا، أي هبط من علو إلى سفلى" (19).

الإسناد النازل في الاصطلاح: هو كثرة عدد رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أقل من الأول، فالأول يسمى نازلًا، والثاني يسمى عاليًا (20).

• **أنواع الإسناد النازل:** ذكرها العراقي في الألفية (21)، وقسمها على عدّة أقسام؛ وهي:

- القسم الأول: النزول المطلق: أن يزيد عدد رجال الإسناد إلى النبي ﷺ عن إسناد آخر للحديث.

- القسم الثاني: النزول النسبي: وذلك بالنسبة لإمام من أئمة الحديث.

- القسم الثالث: النزول بالنسبة إلى الصحيحين أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

2. حرص العلماء على طلب العلو في الإسناد

أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، قال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (22)، وطلب الإسناد العالي سنة صحيحة، ومطلب أصيل عند المحدثين، كانوا يتزاحمون عليه، ويركبون الصعاب من أجله، وهو من أفضل أمانهم؛ لكونه غالبًا طريقًا إلى صحة الحديث، وقلة الخطأ فيه، لقلة الوسائط.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون

3. منهج الإمام البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا

قد يجيء الحديث الواحد من طريقين، الأولى ناقصة من حيث عدد الرواة، والثانية فيها زيادة راوٍ أو أكثر ليس هو في الطريق الأخرى، فتكون الطريق الأولى عالية، والثانية نازلة، ومنهج جهابذة المحدثين كالإمام البخاري في الجمع بين علو الإسناد ونزوله، هو أن يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من صحيحه، فيرويه تارة عاليًا، وأخرى نازلًا؛ لمقاصد وأغراض عدة منها: دفع تهمة التدليس عن الراوي، أو التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية، أو الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، أو تثبت الراوي من حديثه، أو عدم الوقوف على الإسناد العالي بداية، أو الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الإسناد النازل، أو التصريح برؤية الصحابي للنبي ﷺ للواقعة سبب ورود الحديث، أو النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت في مدار الإسناد، أو إذا كان سياق الرواية النازلة تامًا، وكان سياق العالية مختصرًا، أو غير ذلك من المقاصد والأغراض، وفي هذا المبحث سنتعرف على منهج البخاري في إيراد الحديث الواحد عاليًا ونازلًا في صحيحه، وتبين أنه ليس له في ذلك حكم عام مطرد، بل إن منهجه دائر مع القرائن والمرجحات التي توفرت له في كل رواية، فتارة يجمع بين الإسناد العالي والنازل؛ وتارة أخرى يُقدم الإسناد العالي على النازل في الباب، وأحيانًا يُقدم الإسناد النازل على العالي، وهذا لا يكون إلا لفائدة ليست في الإسناد العالي؛ كأن يكون رجال الإسناد النازل أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلًا وفي العالي حضور أو إجازة، ونحو ذلك، فلا

وفي الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابًا" (31).

وقال ابنُ حَلَّادٍ: "هذا مذهب مَنْ يزعم أن الخبر أقوى من القياس"، وقال ابن الصلاح: "وهذا مذهب ضعيف الحجَّة" (32)، وقال ابن دقيق العيد: "لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ثم قال: "ومراعاة المعنى المقصود من الرواية، وهو الصحة أولى" (33).

ومع كل هذا كان الترغيب في طلب العلو في الإسناد وذمّ النزول فيه حاضرًا في أفهام وأقوال نقاد الحديث، فقد ترجم الخطيب البغدادي في كتابه الجامع بـ: "مَن مدح العلو وذمّ النزول" (34)، ثم ساق بأسانيده بعض أقوال أهل العلم في ذلك.

ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، إلى الرحلة إلى أقطاب البلاد، طلبًا لعلو الإسناد، حيث قال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فما رضينا حتى رحلنا إليهم فسمعناها من أفواههم" (35).

وكان أصحاب ابن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب ﷺ ويسمعون منه حتى قال الطوسي: "قرب الإسناد قربةً إلى الله ﷻ" (36)، ولأجل ذلك أجمع أئمة الحديث رحمهم الله على استحباب الرحلة في سبيل طلب علو الإسناد، وذلك ليتحقق المعنى المقصود من الرواية، وهو قوة المروي.

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

مدار هذا الحديث على حميد الطويل، واختلف عنه على وجهين: الوجه الأول: رواه عبد الله بن المبارك، ويحيى بن أيوب، كلاهما عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، والوجه الثاني: رواه خالد بن الحارث، عن حميد الطويل، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، فهذا الحديث رواه حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه عاليًا دون واسطة، ورواه مرة أخرى بإسنادٍ نازلٍ عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بواسطة.

ثانيًا- تخريج الحديث:

زوي هذا الحديث بإسنادٍ عالٍ من طريق: عبد الله بن المبارك⁽³⁹⁾، ويحيى بن أيوب⁽⁴⁰⁾، ومحمد بن عيسى بن سميع⁽⁴¹⁾، وأبو خالد الأحمر⁽⁴²⁾، أربعتهم عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وخالفهم: خالد بن الحارث⁽⁴³⁾، ومحمد بن عبد الله الأنصاري⁽⁴⁴⁾، كلاهما رواه عن حميد الطويل، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، فزادا فيه ميمون بن سياه بين حميد الطويل وأنس بن مالك رضي الله عنه.

وقد تابع منصور بن سعد⁽⁴⁵⁾، حميدًا في روايته عن ميمون بن سياه، عن أنس رضي الله عنه.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

لقد جرت عادة بعض الرواة إذا وقع له من الأحاديث ما يحتاج فيه إلى التثبت، أن يرويه مرتين: مرة عاليًا عن شيخه الأول، وأخرى نازلًا عن الذي ثبتته فيه، وهذا الحديث رواه حميد الطويل مرتين؛ الأولى: عاليًا عن شيخه أنس بن مالك رضي الله عنه مباشرة، والثانية:

ريب أن النزول حينئذ يكون أولى وأفضل، وبيان ذلك من خلال المطالب التالية:

1.3 تصحيح الإمام البخاري للإسناد العالي

والنازل معًا.

يشتمل هذا المطلب على أمثلة تطبيقية لأحاديث صحَّح فيها الإمام البخاري الإسناد العالي والنازل معًا، وذلك على النحو التالي:

المثال الأول:

الوجه الأول "الإسناد العالي": قال الإمام البخاري

رحمه الله: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلُّوا صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَدَبَّجُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ".

— وقال رحمه الله تعليقًا على الحديث السابق: قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ⁽³⁷⁾.

الوجه الثاني "الإسناد النازل": قال الإمام البخاري

رحمه الله: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهٍ، أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا يُحْرِمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: "مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتِنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ" ⁽³⁸⁾.

وخلاصة القول: إن البخاري يرى صحة الحديث من كلا الوجهين معًا، وقد جمع بين العلو والنزول في الإسناد لنفس الحديث؛ لغرض عظيم وهو تثبت الراوي من حديثه، فحميد رواه عاليًا عن شيخه عن أنس رضي الله عنه مباشرة، ورواه مرة أخرى نازلًا بواسطة ميمون، عن أنس رضي الله عنه؛ للتثبت فيه من ميمون.

المثال الثاني:

الوجه الأول "الإسناد النازل": قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: "أَتْقَاهُمْ"، فَقَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: "فَيُؤَسَفُ نَبِيُّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ حَلِيلِ اللَّهِ"، قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: "فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونَ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فُفُّهُوا"⁽⁵⁰⁾.

الوجه الثاني "الإسناد العالي": قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ "أَكْرَمُهُمْ أَتْقَاهُمْ" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: "فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُؤَسَفُ نَبِيُّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ حَلِيلِ اللَّهِ" قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: "فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي" قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: "فَخِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُفُّهُوا"⁽⁵¹⁾.

وقال: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ

رواه حميد، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بإسنادٍ نازل، وصحَّح الحافظ ابن حجر تلك الروایتين؛ لأن حميدًا تثبت فيه من ميمون بن سياه، فرواه على الوجهين⁽⁴⁶⁾.

وقد أعلَّ الإسماعيلي رواية حميد الطويل عن أنس التي رواها دون واسطة؛ لأن حميدًا مدلس، ولم يُصرح فيه بالسماع من أنس بن مالك رضي الله عنه، فقال: الحديث حديث ميمون، وحميد إنما سمعه منه، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ، عن حميد، عن ميمون، قال سألت أنسًا، ثم قال الإسماعيلي: وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به، يعني في التصريح بالتحديث. قال: لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه⁽⁴⁷⁾.

وتعقَّبه الحافظ ابن حجر وأنكر عليه تعليقه المتقدم، فقال: "هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً، ولو صرَّح بالسماع، والعمل على خلافه، ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدًا لم يسمعه من أنس؛ لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس، ثم يتثبت فيه من ميمون؛ لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك، فكان حقيقًا بضبطه، فكان حميد تارة يحدث به عن أنس؛ لأجل العلو، وتارة أخرى عن ميمون؛ لكونه تثبت فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول: حدثني أنس، وثبتني فيه ثابت، وكذا وقع لغير حميد"⁽⁴⁸⁾.

وقال أيضًا: "يقال إن غالب رواية حميد، عن أنس بواسطة، لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد، عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس"⁽⁴⁹⁾، وهذا الحديث منها فقد صرَّح حميد بسماعه من أنس رضي الله عنه في رواية يحيى بن أيوب.

عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بدون ذكر أبي سعيد المقبري.

وخالفهم: يحيى بن سعيد القطان - كما في الصحيح - فرواه عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فزاد يحيى القطان أبا سعيد المقبري.

ثالثاً- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

لقد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث في كتابه التتبع، وحكى الاختلاف فيه، ولم يحكم بشيء، حيث قال: "وأخرجنا أيضاً حديث يحيى القطان، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة: "قيل يا رسول الله من أكرم"، وقد خالف يحيى جماعة منهم: أبو أسامة، وابن نمير، وعبد، ومعتمر، ومُحَمَّد بن بشر، وغيرهم فرووه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، وأخرج البخاري الوجهين جميعاً، وأخرج مسلم حديث يحيى دون من خالفه" (56).

ونستخلص من كلام الإمام الدارقطني أن يحيى بن سعيد القطان تفرد بزيادة أبي سعيد المقبري في إسناد الحديث، وقد خالفه في ذلك جماعة من الثقات الأثبات منهم: معتمر بن سليمان، وحماد بن أسامة، وعبد بن سليمان، وعبد الله بن نمير، ومُحَمَّد بن بشر، والحسن بن عياش، وغيرهم، حيث رووا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة، ولم يذكروا فيه أبا سعيد المقبري.

وذهب الإمام الدارقطني في كتابه العلل إلى ترجيح رواية يحيى القطان النازلة، حيث قال حينما سُئِلَ عن الاختلاف في الحديث: "يرويه عبيد الله بن عمر،

أبي هريرة رضي الله عنه، سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ» قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأَلُكَ، قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ حَلِيلِ اللَّهِ» قَالُوا لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأَلُكَ، قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي؟ النَّاسُ مَعَادِنٌ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فَفَّهُوا».

_ وقال عقب الحديث السابق: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هَذَا (52).

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

هذا الحديث مداره على عبيد الله بن عمر، واختلَفَ عنه على وجهين: الأول: رواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والثاني: رواه معتمر بن سليمان، وحماد بن أسامة، وعبد بن سليمان، ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يذكروا فيه أبا سعيد المقبري، وهذا يعني أن البخاري روى الحديث مرتين: مرة نازلًا من طريق سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرى عاليًا من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة دون واسطة.

ثانيًا- تخريج الحديث:

رُويَ هذا الحديث من طريق معتمر بن سليمان، وحماد بن أسامة، وعبد بن سليمان - كما في الصحيح -، وعبد الله بن نمير (53)، ومُحَمَّد بن بشر (54)، والحسن بن عياش (55)، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

والظاهر من صنيع الإمام البخاري أنه يرى صحة الوجهين معًا، ويؤكد ذلك القرائن والمرجحات التالية:

- أن المتفرد بزيادة راوٍ في الإسناد هو يحيى القطان، وهو من كبار الثقات الأثبات، كما ذكرنا ذلك سابقًا، وزيادته من قبيل زيادة الثقة، وهي مقبولة.

- أن أكثر الرواة رووه عاليًا عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة دون واسطة، وهم: عبد الله بن نمير، وحماد بن أسامة، ومعتمر بن سليمان، وعبد بن سليمان، ومحمد بن بشر، والحسن بن عياش.

- أن سعيدًا المقبري قليل الإرسال، ولم يُعرف عنه التدليس البتة، كما أشار إلى ذلك الحافظ العلائي، وابن حجر رحمهما الله.

- إن سعيدًا المقبري ثبت سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه مباشرة دون واسطة أبيه، وسمع من أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، فيُحتمل أنه سمع الحديث على الوجهين.

- إخراج الإمام البخاري للحديث من الطريقتين معًا؛ فقد أخرجه من طريق يحيى القطان في موضعين من صحيحه: الأول: في كتاب أحاديث الأنبياء، والثاني: في كتاب المناقب، وأخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء من طريق معتمر بن سليمان، وحماد بن أسامة، وعبد بن سليمان، وأخرجه مسلم من طريق يحيى القطان دون طريق من خالفه.

المثال الثالث:

الوجه الأول "الإسناد النازل": قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

واختلف عنه؛ فرواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وخالفه عبد الله بن نمير، وأبو أسامة، ومحمد بن بشر، والحسن بن عياش، فرووه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يقولوا فيه: عن أبيه، والقول قول يحيى بن سعيد⁽⁵⁷⁾.

وقد أشار الحافظ العلائي إلى صحة الطريقتين معًا، حيث قال: "ومن الثاني - يعني ما يُقَوِّي الظنُّ تصحيح الوجهين فيه - بعض أحاديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ كحديث المسيء صلاته، رواه أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، وعيسى بن يونس، وآخرون، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وأخرجه في الصحيحين من طريق يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. قال الدارقطني: يُشبهه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين. يعني: وسمعه كذلك. ومثله حديث: سئل من أكرم الناس؟ قال: "أتقاهم.... الحديث"؛ فيه هذا الاختلاف عمن ذكرناه بعينه وهو في صحيح البخاري على الوجهين؛ فدل على صحة كل منهما، وكذلك غير هذين من الأمثلة، وسعيد المقبري سمع من أبي هريرة قطعة أحاديث، وسمع الكثير من أبيه عن أبي هريرة، فالظاهر أن هذه الأحاديث مما سمعه على الوجهين، وكان يحدث به بأحدهما كل مرة؛ لأنه قليل الإرسال، ولم يُعرف بتدليس البتة"⁽⁵⁸⁾.

وتبعه على القول بصحة الوجهين معًا الحافظ ابن حجر، حيث قال: "قد أخرج البخاري حديث معتمر، وأبي أسامة، وغيرها فهو عنده على الاحتمال، ولم يهمل حكاية الخلاف فيه"⁽⁵⁹⁾.

مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وخالفه: سفيان الثوري ⁽⁶³⁾، والجراح بن الضحاك ⁽⁶⁴⁾، وعمرو بن قيس ⁽⁶⁵⁾، وموسى الفراء ⁽⁶⁶⁾، وأبو اليسع ⁽⁶⁷⁾، ومُحَمَّدُ بن أبان ⁽⁶⁸⁾، فرووه عاليًا عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يذكروا فيه سعد بن عبيدة.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

الاختلاف في إسناد الحديث بين شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، فقد أدخل شعبة بين علقمة، وبين أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ سعد بن عبيدة، وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في كتابه التتبع، وبيّن الخلاف فيه، فقال: "وأخرج أيضاً - البخاري - حديث الثوري وشعبة عن علقمة: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" على اختلافهما، وقال: يرويه شعبة، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان رضي الله عنه، وقد تابع شعبة على زيادة سعد بن عبيدة بين علقمة وأبي عبد الرحمن كل من: عبد الله بن عيسى، ومُحَمَّدُ بن جحادة، وموسى بن قيس، والنصر بن إسحاق، ومُحَمَّدُ بن جابر، وغيرهم، ورواه سفيان الثوري، عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، ولم يذكر فيه سعد بن عبيدة، وقد تابعه على روايته كل من: عمرو بن قيس، ومسعر، وأبو اليسع، وعمرو بن النعمان، ومُحَمَّدُ بن طلحة، وأبو حماد، وحفص بن سليمان، وأيوب بن جابر، وسلمة الأحمر، وغياث ⁽⁶⁹⁾، وذكر الحديث أيضاً في كتابه العلل، وساق الاختلاف فيه على شعبة وسفيان، ولم يحكم بشيء ⁽⁷⁰⁾.

قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ"، قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ، حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ قَالَ: وَذَلِكَ الَّذِي أَفْعَدَنِي مُمْعَدِي هَذَا ⁽⁶⁰⁾.

الوجه الثاني "الإسناد العالي": قال البخاري عقب الحديث السابق: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ" ⁽⁶¹⁾.

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

الاختلاف في هذا الحديث دائر بين شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، فقد اختلفا على شيخهما علقمة بن مرثد على وجهين: الوجه الأول: رواه شعبة بن الحجاج، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، والوجه الثاني: رواه سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، من غير ذكر سعد بن عبيدة في الإسناد، وهذا يعني أن البخاري روى الحديث مرتين: مرة نازلًا من طريق شعبة بن الحجاج، وأخرى عاليًا من طريق سفيان الثوري.

ثانيًا- تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على علقمة بن مرثد، واختلف عليه؛ فرواه شعبة بن الحجاج نازلًا ⁽⁶²⁾، عن علقمة بن

الموقوفة، وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا المقعد" (75).

فاحتمال صحة الروايتين معًا أقرب إلى الصواب؛ لأن علقمة قد سمع الحديث من أبي عبد الرحمن بواسطة سعد بن عبيدة، ثم سمعه مرة أخرى من أبي عبد الرحمن مباشرة دون واسطة، فرواه على الوجهين نازلًا وعاليًا، أو رواه عاليًا، ثم أراد التثبت فيه من سعد.

2.3 تقديم الإمام البخاري الإسناد العالي على

النازل.

لقد حرص جهابذة المحدثين على طلب العلو في الإسناد، فيتحملون ما كان إسناده عاليًا دون النازل، وكانوا يقدمون الأسانيد العالية على النازلة، وفي هذا المطلب سأعرض أمثلة تطبيقية لأحاديث قدّم فيها الإمام البخاري الإسناد العالي على النازل، وذلك على النحو التالي:

المثال الأول:

الوجه الأول "الإسناد العالي": قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: "تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، غَيْرَ رِجْلَيْهِ، وَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ، فَعَسَلَهُمَا، هَذِهِ عُسَلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ" (76).

— وقال رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

وقد مال بعض الأئمة الحفاظ إلى احتمال صحة الطريقتين العالية والنازلة معًا، ومن هؤلاء الحفاظ العلائي، حيث قال بعد أن ساق الاختلاف بين سفيان وشعبة فيه: "أخرجه البخاري من الطريقتين، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، وقد تابع كلاً من شعبة وسفيان جماعة على ما قال: فيحتمل أن يكون الحديث عند علقمة على الوجهين، ويحتمل أن يكون أرسله عند إسقاط سعد بن عبيدة" (71).

وتبعه في ذلك الحفاظ ابن حجر حيث قال: "إن مثل هذا يُجَرِّجُهُ البخاري على الاحتمال؛ لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة، وشعبة زاد رجلاً فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، ثم لقي أبا عبد الرحمن فسمعه منه" (72).

وقال أيضاً: "ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدّوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد" (73).

وقال الترمذي: كأن رواية سفيان أصح وأشبهه، قال علي بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان" (74).

والظاهر من إخراج الإمام البخاري لكلا الطريقتين، أنه يرى أنهما جميعاً محفوظان، ويؤيد ذلك قول الحفاظ ابن حجر: "وأما البخاري فأخرج الطريقتين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعاً محفوظان، فيحمل على أن علقمة سمعه أولاً من سعد، ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبته فيه سعد، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة

سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وخالفهما: عبدان⁽⁸²⁾ فرواه نازلًا درجة عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، فزاد فيه عبد الله بن المبارك بينه وبين سفيان الثوري.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

لقد جرت عادة بعض المصنفين كالإمام البخاري أن يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من صحيحه، فيرويه مرة عاليًا، وأخرى نازلًا، ومقصدهم في نزوله الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، فمنهج البخاري قائم على تكرار الحديث الواحد في أبواب متفرقة؛ لبيان حكم فقهي يناسب الحديث المروي مع ملاحظة أنه لا يعيد الحديث الواحد بالسند والمتن نفسه، بل يأتي في كل مرة بفائدة، إما في السند أو في المتن، وهذا الحديث قدّم فيه البخاري الإسناد العالي على النازل، حيث رواه في كتاب الغسل بإسناد عالٍ إلى سفيان الثوري، وكرره مرة أخرى عاليًا إلى الثوري في باب: "مسح اليد بالتراب ليكون أنقى"، وبينه وبين سفيان راوٍ واحد، ثم رواه نازلًا درجة إلى سفيان الثوري في باب: "التستر في الغسل عند الناس"، وبينه وبين سفيان راويان، والسبب في روايته نازلًا بعد أن رواه عاليًا عنايته بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، وقد نبّه الحافظ ابن حجر على ذلك فقال: "قوله أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عاليًا إلى الثوري، ونزل فيه هنا درجة، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة، عن

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنْ مَيْمُونَةَ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الحَائِطَ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ"⁽⁷⁷⁾.

الوجه الثاني "الإسناد النازل": وقال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنِ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: "سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الحَائِطِ أَوْ الأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ المَاءَ، ثُمَّ تَنَحَّى"⁽⁷⁸⁾، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ فَضَيْلٍ فِي السَّنَةِ"⁽⁷⁹⁾.

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

روى البخاري هذا الحديث عاليًا: عن شيخه محمد بن يوسف، عن سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن ميمونة رضي الله عنها، ورواه مرة أخرى عاليًا عن شيخه عبد الله بن الزبير الحميدي، عن سفيان الثوري به، ثم رواه نازلًا: عن شيخه عبدان، عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان الثوري به.

ثانيًا- تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على سفيان الثوري، واحتيلف عليه؛ فرواه محمد بن يوسف⁽⁸⁰⁾، وعبد الله بن الزبير الحميدي⁽⁸¹⁾، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن

سليمان الاعمش، عن ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند
تغاير الأحكام⁽⁸³⁾.
شعبة بن الحجاج.

سليمان الاعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه، فزاد فيه محمد بن جعفر بينه وبين

المثال الثاني:

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ،
قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ
أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَمَنْ
يَلْبَسُوا﴾ [الأنعام:82] إِيْمَانُهُمْ بِظُلْمٍ قَالَ أَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنَّ
الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:13]⁽⁸⁴⁾.

قد ينزل بعض المصنفين في الرواية؛ لأن راويها
أثبت الناس في الراوي الذي عليه مدار الإسناد، أو
أثبت تلاميذ الشيخ الذي عليه مدار إسناد الحديث،
وهذا الحديث رواه البخاري عاليًا إلى شعبة بواسطة راوٍ
واحد، وهو شيخه "أبو الوليد الطيالسي"، ثم رواه نازلًا
إلى شعبة، بواسطة راويين، وهما: شيخه "بشر بن خالد
العسكري"، وشيخ شيخه "محمد بن جعفر المعروف
بغندر"، فنزل فيه درجة مقارنة بالإسناد الأول، وقدم
البخاري الإسناد العالي على النازل في الباب، وغايته
من إيراد الحديث من الطريق النازل هو أن محمد بن
جعفر أثبت الناس في شيخه شعبة الذي عليه مدار
إسناد هذا الحديث، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن
حجر فقال: "وحدثني بشر وهو بن خالد العسكري،
وشيوخه محمد هو بن جعفر المعروف بغندر، وهو أثبت
الناس في شعبة، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه
أخرج الحديث عاليًا عن أبي الوليد"⁽⁸⁸⁾.

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

روى الإمام البخاري هذا الحديث عاليًا: من
طريق شيخه أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة بن
الحجاج، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ثم رواه نازلًا: من طريق شيخه
بشر بن خالد العسكري، عن محمد بن جعفر، عن شعبة
به.

ثانيًا- تخرجه الحديث:

المثال الثالث:

الوجه الأول: "الإسناد العال": قال الإمام البخاري
رحمه الله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا
هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، «أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ
خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»⁽⁸⁹⁾.

مدار هذا الحديث على شعبة بن الحجاج واختلف
عليه: فرواه أبو الوليد الطيالسي⁽⁸⁵⁾، وابن أبي
عدي⁽⁸⁶⁾، كلاهما عن شعبة بن الحجاج، عن سليمان
الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه.

وخالفهما: بشر بن خالد العسكري⁽⁸⁷⁾ فرواه نازلًا
درجة، عن محمد بن جعفر، عن شعبة بن الحجاج، عن

وهذا الحديث رواه البخاري عاليًا إلى هشام بن عروة بواسطة راوٍ واحد، وهو شيخه عبيد الله بن موسى، ثم رواه مرة أخرى نازلًا إلى هشام بن عروة، وبينه وبين هشام راويان هما: شيخه محمد بن المنثري، وشيخ شيخه يحيى بن سعيد القطان، وفائدة إيراد البخاري للحديث نازلًا التصريح بمشاهدة عمر بن أبي سلمة للنبي ﷺ وهو يصلي في ثوب واحد، وقد ألقى طرفيه على عاتقيه، وقد نبه الحافظ ابن حجر على ذلك فقال: "أورد المصنف الحديث المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان، عن هشام، وهو ابن عروة المذكور، وفائدته ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺ يفعل ما نقل عنه أولاً بالصورة المحتملة، وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة، وهي والدة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ" (95).

وختلاصة القول: إن الإمام البخاري قدّم الرواية العالية على الرواية النازلة؛ لطلب العلو في الإسناد، ثم روى الحديث من الطريق النازلة في موضع آخر من صحيحه؛ للتصريح بأن عمر بن أبي سلمة ﷺ شاهد النبي ﷺ، وهو يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة، وقد ألقى طرفيه على عاتقيه، فهذه الفائدة ليست موجودة في الرواية العالية.

3.3 تقديم الإمام البخاري الإسناد النازل على

العالي.

مما هو مقرر عند أئمة الحديث أن النزول في الإسناد مفضل بالنسبة للعلو، اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجلّ من رجال الإسناد العالي، أو أن في النزول فائدة ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق،

الوجه الثاني: "الاسناد النازل": حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَدْ أَلْقَى طَرْفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ» (90).

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

هذا الحديث رواه الإمام البخاري عاليًا: من طريق شيخه عبيد الله بن موسى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة ﷺ، ثم رواه نازلًا: من طريق شيخه محمد بن المنثري، عن يحيى القطان، عن هشام بن عروة به.

ثانيًا- تخرّيج الحديث:

مدار هذا الحديث على هشام بن عروة، واختلف عليه: فرواه عبيد الله بن موسى (91)، وحماد بن أسامة (92)، وحماد بن زيد (93)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة.

وخالفهم: محمد بن المنثري (94)، فرواه نازلًا درجة عن يحيى القطان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، فزاد فيه بينه وبين هشام بن عروة، يحيى بن سعيد القطان.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

قد ينزل بعض المصنفين في الرواية؛ لأن فيها تصريح برؤية ومشاهدة الصحابي للنبي ﷺ للواقعة أو القصة التي هي سبب ورود الحديث، بينهما تكون الرواية العالية ليست كذلك، فحينئذ يرويها المصنف على الوجهين؛ لأجل هذا المعنى.

كَفَيْهِ بِالْأُخْرَى، فَحَلَبَ كُثْبَةً⁽¹⁰⁰⁾ مِنْ لَبَنٍ، وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِدَاوَةً⁽¹⁰¹⁾ عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ⁽¹⁰²⁾، فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيْتُ⁽¹⁰³⁾.

أولاً- وجه الاختلاف في إسناد الحديث:

روى الإمام البخاري هذا الحديث نازلًا: عن شيخه إسحاق بن إبراهيم، عن النضر بن شميل، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، ورواه مرة أخرى عاليًا: عن شيخه عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي به.

ثانيًا- تخريج الحديث:

رُوي الحديث من طريق: عبد الله بن رجاء⁽¹⁰⁴⁾، وأبو سعيد العنقزي⁽¹⁰⁵⁾، وعثمان بن عمر⁽¹⁰⁶⁾، وعبيد الله بن موسى⁽¹⁰⁷⁾، أربعتهم عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي به.

وَرُوي الحديث من طريق: شعبة بن الحجاج⁽¹⁰⁸⁾، وزهير بن معاوية⁽¹⁰⁹⁾، ويوسف بن إسحاق⁽¹¹⁰⁾، ثلاثتهم تابعوا إسرائيل بن يونس في روايته عن أبي إسحاق به.

ثالثًا- بيان الراجح من الوجوه السابقة:

أحيانًا يروي بعض الأئمة المصنفين الحديث بإسناد عالٍ، لكن فيه راوٍ مدلس، روى الحديث بالنعنة، فيكرره مرة أخرى بإسناد نازل؛ لتصريح الراوي المدلس بالسماع، فالمصنف يطلب العلو بروايته عاليًا، وفي ذات

أو أحفظ، أو أفقه، ونحو ذلك، فلا شك أن النزول حينئذ يكون أولى وأفضل، وقد عنون الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" بابًا قال فيه: "اختيار النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات"⁽⁹⁶⁾.

وساق الخطيب البغدادي تحت هذا العنوان بأسانيده أقوال بعض نقاد الحديث في بيان منهجهم في تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، ومن أقوالهم في ذلك:

قال يحيى بن معين: "الحديث النزول عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت"⁽⁹⁷⁾.

وفي هذا المطلب نعرض مثال واحد⁹⁸ قدّم فيه الإمام البخاري الإسناد النازل على العالي، وذلك على النحو الآتي:

الوجه الأول "الإسناد النازل": قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْبَرَاءُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا...."⁽⁹⁹⁾.

الوجه الثاني "الإسناد العالي": قال الإمام البخاري رحمه الله: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: انْطَلَقْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي عَنَمٍ يَسُوقُ عَنَمَهُ، فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَسَمَّاهُ، فَعَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي عَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرْتُهُ، فَاعْتَقَلَ شَاةً مِنْ عَنَمِهِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفِضَ صَرَعَهَا مِنَ الْعُبَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفِضَ كَفَيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا ضَرَبَ إِحْدَى

2- أن مقصد الإمام البخاري من إيراده للحديث الواحد عاليًا ونازلًا بيان صحة الوجهين معًا، وأن كلا منهما معضدٌ للآخر، وليس بقادح له.

3- طلب الإسناد العالي هو الأصل العام الذي صار عليه الإمام البخاري، فكان يتحمل من الإسناد ما كان عاليًا دون ما هو نازلًا؛ ولأن الإسناد العالي أقرب إلى الصحة، وأبعد عن الخطأ والزلل، ولذا استُجبت الرحلة في طلبه وتحصيله.

4- هناك عدد من المقاصد التي دعت الإمام البخاري إلى الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد، ومن هذه المقاصد: دفع تهمة التدليس عن الراوي، أو التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية، أو تثبت الراوي من حديثه، أو عدم الوقوف على الإسناد العالي بداية، أو التصريح برؤية الصحابي للنبي ﷺ للواقعة سبب ورود الحديث، أو النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت في مدار الإسناد، أو إذا كان سياق الرواية النازلة تامًا، وسياق العالية مختصرًا، أو غير ذلك.

ثانيًا- التَّوصيات والاقترحات:

1- دراسة القضايا التفصيلية في منهجي البخاري ومسلم؛ كالاختلاف في الأسانيد أو المتن، أو زيادات الثقات، وغير ذلك.

2- دراسة قرائن تصحيح الوجهين عند البخاري ومسلم خاصة، وعند المحدثين عامة، وذلك بتوضيح مناهجهم في التصحيح على الوجهين، وذكر ضوابطه، وبيان الفاصل بينه وبين الإشارة إلى الاختلاف أو التعليل.

الوقت يريد إثبات اتصال سند الحديث، ونفي مظنة انقطاعه فيرويه نازلًا لأجل هذا المقصد، وهذا الحديث قَدَم فيه الإمام البخاري الإسناد النازل على العالي في الباب؛ لتصريح أبي إسحاق السبيعي بالإخبار من البراء رضي الله عنه في الإسناد النازل، ثم رواه عاليًا، وفيه رواية أبي إسحاق السبيعي معنعة، وقد نبّه الحافظ ابن حجر على ذلك، فقال: "ساق المصنف حديث أبي بكر عاليًا عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل، ونازلًا عن إسحاق، عن النضر، عن إسرائيل؛ لتصريح أبي إسحاق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره"⁽¹¹¹⁾.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بجلال ربنا وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على مَنْ أرسله ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، أما بعد: في نهاية هذا البحث توصلتُ إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولًا- النتائج:

1- أن الإمام البخاري لم يحكم في مسألة الجمع بين الإسناد العالي والنازل للحديث الواحد بحكم عام مطرد، بل إن منهجه دائرًا مع القرائن والمرجحات التي توفرت له في كل رواية، فتارة يجمع بين الإسناد العالي والنازل، وتارة أخرى يُقدم الإسناد العالي على النازل في الباب، وأحيانًا يُقدم الإسناد النازل على العالي، وهذا لا يكون إلا لفائدة ليست في الإسناد العالي؛ كأن يكون رجال الإسناد النازل أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو أثبت في شيوخهم، ونحو ذلك، فلا ريب أن النزول حينئذ يكون أولى وأفضل.

المصادر والمراجع:

- 8- ابن دقيق العيد، أبو الفتح مُجَدِّد بن علي بن وهب، الاقتراح في بيان الاصطلاح، لبنان: دار الكتب العلمية.
- 9- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، مُجَدِّد البكري، ط1، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1387هـ).
- 10- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط1، السعودية: دار ابن الجوزي، (1994م).
- 11- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (1979م).
- 12- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد مُجَدِّد شاکر، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية.
- 13- ابن منظور، أبو الفضل مُجَدِّد بن مكرم، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، (1414هـ).
- 14- الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلال، ط1، السعودية: مكتبة الرشد، (1998م).
- 15- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

- 1- ابن أبي شيبة، عبد الله بن مُجَدِّد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، (1409هـ).
- 2- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن مُجَدِّد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود مُجَدِّد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، (1979م).
- 3- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (1986م).
- 4- ابن حبان، أبو حاتم مُجَدِّد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1993م).
- 5- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط1، الرياض: مطبعة سفير، (1422هـ).
- 6- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة، (1379هـ).
- 7- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُجَدِّد الشيباني، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاکر، ط1، القاهرة: دار الحديث، (1995م).

- 16- أبو شهبه، مُجَّد بن مُجَّد بن سويلم، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، الناشر: دار الفكر العربي، (1403هـ).
- 17- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة، (1998م).
- 18- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، (1984م).
- 19- البخاري، مُجَّد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المشهور بـ: صحيح البخاري، تحقيق: مُجَّد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة. (1422هـ).
- 20- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله الحاشدي، ط1، جدة: مكتبة السوادى، (1993م).
- 21- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط1، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، (1410هـ).
- 22- الترمذي، أبو عيسى مُجَّد بن عيسى، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ومُجَّد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عوض، ط2، مصر: شركة مصطفى البابي، (1975م).
- 23- الحاكم، أبو عبد الله مُجَّد بن عبد الله معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، (1977م).
- 24- الحاكم، أبو عبد الله مُجَّد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بغداد: دار الكتب العلمية، (1990م).
- 25- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، ط2، الرياض: مكتبة المعارف، (2000م).
- 26- الدارقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق: الشيخ مقبل الوداعي، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية.
- 27- الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، (1985م).
- 28- الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد برهوم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، (2004م).
- 29- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين أسد، ط1، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، (2000م).
- 30- الروياني، مُجَّد بن هارون، مسند الروياني، تحقيق: أيمن أبو يماني، ط1، القاهرة: مؤسسة قرطبة، (1416هـ).
- 31- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

39- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال.

40- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، (1332هـ).

41- القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.

42- مسلم، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المشهور ب: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

43- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، حققه: حسن شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، (2001م).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى المسمى بـ (المجتبى)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، (1986م).

32- السنخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، ط1، مصر: مكتبة السنة، (2003م).

33- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة.

34- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، (1403هـ).

35- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، (1182هـ).

36- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، (1995م).

37- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.

38- العلائي، خليل بن كيكليدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، بيروت: دار الكتب، (1986م).

الهوامش:

- (20) انظر: نُجْد بن نُجْد بن نُجْد أبو شُهبة، 1403هـ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (د.ط)، الناشر: دار الفكر العربي، (ص120).
- (21) انظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، (70/2)؛ والسخاوي، فتح المغيث، (357/3).
- (22) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص255).
- (23) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، 2000م، الجامع لأخلاق الراوي، تحقيق: محمود الطحان، ط2، الرياض: مكتبة المعارف، (123/1).
- (24) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص255).
- (25) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (123/1).
- (26) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (123/1).
- (27) أبو الحسين مسلم بن الحجاج، (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق: نُجْد فؤاد عبد الباقي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين، (12/41/1).
- (28) أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، 1977م، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، (ص6).
- (29) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص255).
- (30) انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار، (228/2).
- (31) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، (60/2).
- (32) إبراهيم بن موسى الأبناسي، 1998م، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح هلال، ط1، السعودية: مكتبة الرشد، (430/2).
- (33) انظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، (60/2).
- (34) انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (123/1).
- (35) انظر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، 1387هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، نُجْد البكري، ط1، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (56/1).
- (36) انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (123/1).
- (37) أبو عبد الله نُجْد بن إسماعيل البخاري، 1422هـ، صحيح البخاري، تحقيق: نُجْد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (87/1/392).
- (38) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (87/1/393).
- (39) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (87/1/392)؛ وأبو داود سليمان بن الأشعث (د.

- (1) مثل: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية - الرياض، ومؤسسة القدس للبحوث والدراسات الإسلامية، فلسطين - غزة.
- (2) انظر: أبو الفضل نُجْد بن منظور، 1414هـ، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، (220/3).
- (3) أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، 1979م، معجم مقاييس اللغة، (د.ط)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (105/3).
- (4) ابن منظور، لسان العرب، (220/3).
- (5) ابن منظور، لسان العرب، (221/3).
- (6) ابن فارس، مقاييس اللغة، (112/4).
- (7) الخليل بن أحمد الفراهيدي، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الهلال، (245/2).
- (8) الفراهيدي، كتاب العين، (245/2).
- (9) انظر: أحمد بن حجر العسقلاني، 1422هـ، نزهة النظر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط1، الرياض: مطبعة سفير، (ص115)؛ وأبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، (د.ت)، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر الفحل، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، (187/1)؛ وشمس الدين نُجْد بن عبد الرحمن السخاوي، 2003م، فتح المغيث، تحقيق: علي حسين علي، ط1، مصر: مكتبة السنة، (352/3)؛ وجلال الدين السيوطي، (د.ت)، تدريب الراوي، تحقيق: نظر الفاريابي، (د.ط)، دار طيبة، (604-615).
- (10) نُجْد بن إسماعيل الصنعاني، 1182هـ، توضيح الأفكار، تحقيق: صلاح عويضة، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، (227/2).
- (11) انظر: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، (د.ت)، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاکر، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية، (ص164).
- (12) أبو الفتح نُجْد بن دقيق العيد، (د.ت)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (د.ط)، لبنان: دار الكتب العلمية، (ص48).
- (13) أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشَّهْرُزُورِي، 1986م، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (د.ط)، (ص257).
- (14) انظر: نُجْد جمال الدين القاسمي، 1332هـ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (د.ط)، لبنان: دار الكتب العلمية، (ص127).
- (15) ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص257).
- (16) ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص257-260).
- (17) انظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث، (ص164).
- (18) ابن فارس، مقاييس اللغة، (417/5).
- (19) انظر: أبو الفيض محمد بن محمد الزبيدي، (د.ت)، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.ط)، دار الهداية، (478/30).

(53) أخرجه عبد الله بن مُجَدِّد بن أبي شيبة، 1409هـ، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، (98/11ح/32455).

(54) أخرجه النسائي في الكبرى (10/131ح/11186)؛ ويوسف بن عبد الله بن عبد البر، 1994م، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط1، السعودية: دار ابن الجوزي، (45/1).

(55) ذكره علي بن عمر الدارقطني، 1985م، في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، (8/135).

(56) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، (د.ت)، الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية، (ص132).

(57) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (8/134).

(58) خليل بن كيكليدي العلائي، 1986م، جامع التحصيل، تحقيق: حمدي السلفي، ط2، بيروت: دار الكتب، (ص135-136).

(59) ابن حجر، فتح الباري، (1/365).

(60) البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، (6/192ح/5027).

(61) البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، (6/192ح/5028).

(62) أخرجه أبو داود في سننه، أبواب الوتر، باب في ثواب قراءة القرآن، (2/70ح/1452)؛ والترمذي في جامعه، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن، (5/173ح/2907)؛ وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، 2000م، سنن الدارمي، تحقيق: حسين أسد، ط1، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، كتاب فضائل القرآن، باب خياركم من تعلم القرآن وعلمه، (4/2102ح/3381).

(63) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن، (5/174ح/2908)؛ وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، 1403هـ، في مصنفه، تحقيق: حبيب الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، (3/367ح/5995).

(64) أخرجه أحمد بن الحسين البيهقي، 1993م، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله الخاشدي، ط1، جدة: مكتبة السوادبي، (1/578ح/504).

(65) أخرجه أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، 1998م، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة، (2/446ح/3775).

(66) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (2/446ح/رقم3773).

(67) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (2/446ح/رقم3774).

(68) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (2/447ح/رقم3776).

(69) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، (ص275).

(ت)، سنن أبي داود، تحقيق: مُجَدِّد عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، كتاب الجهاد، باب علي ما يُقاتل المشركون، (3/44ح/2641)؛ وأبو عيسى مُجَدِّد بن عيسى الترمذي، 1975م، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ومُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عوض، ط2، مصر: شركة مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي ﷺ: "أمرت بقتالهم حتى يقولوا..."، (5/4ح/2608).

(40) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (1/87ح/392)؛ علي بن عمر الدارقطني، 2004م، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد برهوم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1/433ح/893)؛ أحمد بن الحسين علي البيهقي، 1410هـ، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط1، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، (1/137ح/348).

(41) أخرجه النسائي، سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، (7/75ح/3966)؛ وفي الكبرى (3/409ح/3414).

(42) أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، 1995م، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، (د.ط)، القاهرة: دار الحرمين، (3/300ح/3221).

(43) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (1/87ح/393).

(44) أخرجه النسائي، سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، (7/76ح/3968)؛ وفي الكبرى (7/76ح/3968).

(45) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (1/87ح/391)؛ والنسائي، سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة المسلم، (8/105ح/4997).

(46) انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 1379هـ، فتح الباري، تحقيق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت: دار المعرفة، (1/497).

(47) ابن حجر، فتح الباري، (1/497).

(48) ابن حجر، فتح الباري، (1/498).

(49) ابن حجر، فتح الباري، (4/79).

(50) البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:125]، (4/140ح/3353).

(51) البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة:133]، (4/147ح/3374).

(52) البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَذَكِّرِينَ﴾ [يوسف:7]، (4/149ح/3383).

(92) أنظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (53/3).

(71) العلائي، جامع التحصيل، (ص136).

(72) ابن حجر، فتح الباري، (374/1).

(73) ابن حجر، فتح الباري، (75/9).

(74) الترمذي، جامع الترمذي (174/5).

(75) ابن حجر، فتح الباري، (75/9).

(76) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، (249/1).

(77) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى، (61/1/260).

(78) تَنْسَى: أي تحول إلى ناحية. [انظر: ابن حجر، فتح الباري (372/1)].

(79) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (64/1/281).

(80) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، (59/1/249)، والنسائي في سننه، كتاب الغسل والتميم، باب إزالة الجنب الأذى عنه قبل إفاضة الماء عليه، (204/1/418).

(81) أخرجه الحميدي في مسنده (319/1/318)، ومن طريقه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى، (61/1/260)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (261/1/998).

(82) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (64/1/281).

(83) ابن حجر، فتح الباري، (387/1).

(84) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32).

(85) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32).

(86) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)، (56/6/4629)، والبخاري في مسنده (312/4/1495).

(87) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32)، والنسائي في الكبرى (92/10/11101).

(88) ابن حجر، فتح الباري، (87/1).

(89) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/354).

(90) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/355).

(91) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/354).

(92) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/356).

(93) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد ووصف لبسه، (368/1/517).

(94) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/355).

(95) ابن حجر، فتح الباري (469/1).

(96) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (124/1).

(97) انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (124/1).

⁹⁸ لم ننف الا على مثال واحد وذلك لان الاصل العام الذي سار عليه الامام البخاري أنه يقدم الاسناد العالي على النازل ولا يقدم الاسناد النازل على العالي الا لفائدة .

(99) البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب من عرف اللقطة ولم يدفعاها إلى السلطان، (127/3/2439).

(100) كُتِبَتْ: أي الشيء القليل. [انظر: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (د.ت)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (د.ط)، المكتبة العتيقة ودار التراث، (336/1)].

(101) إِدَاوَةٌ: إناء صغير من جلد. [انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (33/1)].

(102) خِرْقَةٌ: القطعة من الجراد. [انظر: أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، 1979م، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، (د.ط)، بيروت: المكتبة العلمية، (26/2)].

(103) البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب من عرف اللقطة ولم يدفعاها إلى السلطان، (127/3/2439).

(104) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، (3/5/3652)؛ أبو حاتم محمد بن حبان، 1993م، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، (14/188/6281).

(105) أخرجه أحمد في مسنده (180/1/3).

(106) أخرجه أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، 1984م، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين أسد، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، (107/1/116)؛ ومحمد بن هارون الروياني، 1416هـ، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، ط1، القاهرة: مؤسسة قرطبة، (231/1/329).

(107) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (343/7/36610)؛ والحاكم في المستدرک (14/3/4282).

(70) انظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (53/3).

(71) العلائي، جامع التحصيل، (ص136).

(72) ابن حجر، فتح الباري، (374/1).

(73) ابن حجر، فتح الباري، (75/9).

(74) الترمذي، جامع الترمذي (174/5).

(75) ابن حجر، فتح الباري، (75/9).

(76) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، (249/1).

(77) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى، (61/1/260).

(78) تَنْسَى: أي تحول إلى ناحية. [انظر: ابن حجر، فتح الباري (372/1)].

(79) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (64/1/281).

(80) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، (59/1/249)، والنسائي في سننه، كتاب الغسل والتميم، باب إزالة الجنب الأذى عنه قبل إفاضة الماء عليه، (204/1/418).

(81) أخرجه الحميدي في مسنده (319/1/318)، ومن طريقه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى، (61/1/260)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (261/1/998).

(82) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (64/1/281).

(83) ابن حجر، فتح الباري، (387/1).

(84) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32).

(85) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32).

(86) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)، (56/6/4629)، والبخاري في مسنده (312/4/1495).

(87) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، (15/1/32)، والنسائي في الكبرى (92/10/11101).

(88) ابن حجر، فتح الباري، (87/1).

(89) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/354).

(90) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/355).

(91) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به، (80/1/354).

(108) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب شرب اللبن، (108/7ح/5607)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب جواز شرب اللبن، (3/1592ح/2009)؛ وأحمد في مسنده (1/220ح/50).

(109) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (4/201ح/3615)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب في حديث الهجرة ويُقال حديث الرجل، (4/2309ح/2009).

(110) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، (5/64ح/3917).

(111) ابن حجر، فتح الباري (5/94).